NATIONAL IMMIGRATION LAW CENTER

أسئلة وإجابات حول

الدعوى القضائية المرفوعة بخصوص حظر التأشيرات على 75 دولة

شبكة الهجرة القانونية الكاثوليكية (CLINIC) ضد روبيو

بما تتعلَّق هذه الدعوى؟

تتعلَّق هذه الدعوى بالتغييرات غير القانونية التي أُجريت في نظام التأشيرات بالولايات المتحدة. ففي يوم 21 يناير 2026، أوقفت وزارة الخارجية (State Department) إصدار تأشيرات الهجرة للمتقدمين من قائمة تضم 75 دولة، وذلك لأجل غير مسمى. وفي شهر نوفمبر 2025، أُجري أيضًا تغيير في سياسة أخرى من سياسات وزارة الخارجية التي تؤثِّر في الموافقة على التأشيرات. ولا يُسمح لوزارة الخارجية بإجراء هذا النوع من التغييرات بموجب القوانين الفيدرالية للهجرة والدستور. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتبع الوزارة الإجراءات السليمة لإجراء تغييرات في القواعد. وترفع المنظمات والأفراد هذه الدعوى القضائية لتطبيق القانون وضمان التزام وزارة الخارجية بقانون الهجرة الفيدرالي كما أقره الكونغرس، وعودتها إلى معالجة طلبات التأشيرة بشكلٍ فردي لجميع المتقدمين كما يقتضي القانون ذلك.

لماذا أوقفت وزارة الخارجية إصدار تلك التأشيرات؟

تقول وزارة الخارجية أنها تشعر بالقلق من أن يصبح المهاجرون "عبئًا عامًا". ولكن لا تصدر التأشيرات لجميع الأشخاص القادمين من هذه الدول الخمس وسبعين. بل ولا تصدر التأشيرات للأشخاص الذين قرَّر موظَّفو الهجرة بالفعل أنهم من غير المرجح أن يصبحوا "عبئًا عامًا".

ما معنى "العبء العام"؟

- يعني "العبء العام" أنه *من المرجح* أن يصبح الشخص معتمدًا اعتمادًا كليًا أو أساسيًا على الحكومة لتلبية احتياجاته الأساسية. ويمكن أن ترفض الحكومة إصدار تأشيرة دخول الولايات المتحدة أو ترفض منح بطاقة الإقامة الدائمة لأي شخص إن كان من المرجح أن يصبح "عبئًا عامًا" في المستقبل.
- تنظر الحكومة إلى وضع الشخص بأكمله (السِن، والدخل، والتعليم / المهارات، والعائلة، والصحة) وعقد الكفيل (شهادة الدعم) لتقرِّر ما إن كان من المرجح أن يصبح الشخص عبئًا عامًا في المستقبل. وهي يمكن أن تنظر أيضًا فيما إن كان الشخص قد تلقّى مساعدة نقدية، أو فيما إن كانت الحكومة قد تحمَّلت تكاليف إقامة الشخص في إحدى مرافق الرعاية طويلة الأمد، مثل دار الرعاية.
- الرعاية الصحية، أو الخدمات المجتمعية، أو البرامج غير النقدية الأخرى، مثل برنامج المساعدات الغذائية التكميلية (SNAP) / بطاقة التحويل الإلكتروني للمخصصات (EBT)، أو برنامج Medicaid، أو برنامج التغذية التكميلية الخاص للنساء والرضع والأطفال (WIC)، أو برنامج مساعدات الإسكان بموجب القسم 8 (Section 8)، لا ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار في تحديد ما إن كان الشخص سيصبح عبئًا عامًا بموجب القواعد الحالية.
- صرَّحت الحكومة مؤخرًا بأنها ستغيِّر تعريف العبء العام ليشمل عديدًا من الأنواع الأخرى من برامج المخصصات بما يتجاوز ما قصده الكونغرس والمحاكم. ولكن هذه التغييرات إما ليست نهائية وإما لم تخضع للإجراءات السليمة.

- يجب أن يكون تقييم العبء العام فرديًا ومُرتبِطًا بالوقائع المحددة في قضية المتقدم، بصرف النظر عن العوامل التي تُؤخذ بعين الاعتبار. وهو لا يمكن أن يُستخدم للسماح بحظر كامل على إصدار التأشيرات لدول بأكملها. وهذا ما فعلته وزارة الخارجية في هذه الحالة، وهو ما تحاول الدعوى القضائية إصلاحه.

ما الدول الخمس وسبعين المُدرجة في الحظر؟

الدول كما يلي حسب الترتيب الأبجدي: أفغانستان، وألبانيا، والجزائر، وأنتيغوا وباربودا، وأرمينيا، وأذربيجان، وجزر البهاما، وبنغلاديش، وبربادوس، وروسيا البيضاء، وبليز، وبوتان، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وميانمار، وكمبوديا، والكاميرون، والرأس الأخضر، وكولومبيا، وساحل العاج، وكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودومينيكا، ومصر، وإرتريا، وإثيوبيا، وفيجي، وغامبيا، وجورجيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وهايتي، وإيران، والعراق، وجامايكا، والأردن، وكازاخستان، وكوسوفو، والكويت، وجمهورية قرغيزستان، ولاوس، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، ومولدوفا، ومنغوليا، والجبل الأسود، والمغرب، ونيبال، ونيكاراغوا، ونيجيريا، ومقدونيا الشمالية، وباكستان، وجمهورية الكونغو، وروسيا، ورواندا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وسوريا، وتنزانيا، وتايلاند، وتوغو، وتونس، وأوغندا، وأوروغواي، وأوزبكستان، واليمن.

لماذا هذه الدول الخمس وسبعين بالتحديد؟

دون تقديم أي حقائق، تزعم إدارة ترامب أنه من المرجح أن يقوم الأشخاص القادمون من تلك الدول أكثر من غيرهم بـ"انتزاع الثروات" أو "الحصول على المساعدات والمخصصات العامة" من الولايات المتحدة. والنمط واضح ويصعُب تجاهله: فكل واحدة من الدول الخمس وسبعين المُدرجة تقع في أفريقيا، أو آسيا، أو أمريكا اللاتينية، أو الشرق الأوسط، أو أوروبا الشرقية، وهي دول ذات سكان أغلبهم من غير البيض أو تضم أقليات عِرقية كبيرة.

هل المهاجرون مؤهلون أساسًا لتلقي المخصصات العامة؟

لا يكون العديد من المهاجرين مؤهلين لتلقي الأشكال المختلفة من المساعدات الحكومية إلا بعد سنوات من وصولهم أو حتى يصبحوا مواطنين أمريكيين. وقد يستطيع المهاجرون تلقي الخدمات في بعض الولايات، وقد قرَّر الكونغرس أنه ينبغي أن يستطيع جميع المقيمين تلقي بعض خدمات الطوارئ والوصول إلى البرامج العامة الأساسية. ولا يسجِّل العديد من المهاجرين لتلقي المخصصات الحكومية حتى عندما يكونون مؤهلين لذلك. ويدفع المهاجرون ضرائب الولاية، والضرائب المحلية والفيدرالية، التي تساهم في تمويل الخدمات التي يستخدمها جميع سكان الولايات المتحدة، بما في ذلك المواطنون الأمريكيون. ويساهم عملهم وإنفاقهم في نمو اقتصاد الولايات المتحدة.

لماذا كان الإجراء الذي اتَّخذته وزارة الخارجية غير قانوني؟

يتطلَّب قانون الهجرة إصدار تأشيرات الهجرة أو "البطاقات الخضراء" على أساس كل حالة على حدة، بحيث يُقيَّم كل متقدم بناءً على ظروفه الخاصة. وهذه القوانين موجودة ومُطبَّقة لتضمن أن كل من يتقدَّمون للحصول على نفس النوع من التأشيرة يُعاملون معاملةً عادلة وبنفس الطريقة. وتمنع هذه القوانين ممارسة التمييز ضد المتقدمين للحصول على التأشيرات.

ولم يمنح الكونغرس وزارة الخارجية سلطة تغيير القانون بنفسها. وتخالف وزارة الخارجية القانون لأنها قد أخبرت جميع القنصليات برفض إصدار تأشيرات الهجرة لجميع الأشخاص القادمين من أي دولة من الدول الخمس وسبعين المُدرجة في القائمة، ولكنها سمحت في نفس الوقت للمهاجرين القادمين من دول أخرى، ممن هم في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة، بالحصول على التأشيرات على أساس كل حالة على حدة وفقًا لما يتطلَّبه الكونغرس. ويعتبر هذا التمييز في المعاملة غير قانوني وغير دستوري لأنه تمييز على أساس العِرق أو الأصل الوطني. وحظر التأشيرات أيضًا غير قانوني لأنه قد طُبِّق دون المرور بالإجراءات السليمة الخاصة بوضع قانون وسياسة جديدة.

مَن المدّعون؟

رفعت الدعوى منظمتان تقدِّمان الخدمات للمهاجرين، بالإضافة إلى 11 شخصًا إما يحاولون الهجرة إلى الولايات المتحدة عبر تأشيرات قائمة على العائلة أو العمل، أو لديهم أفراد عائلة يحاولون جلبهم إلى الولايات المتحدة بتأشيرات هجرة. والدعوى ليست دعوى جماعية. ولكن الفوز في هذه الدعوى سيؤدّي إلى رفع الحظر أو إزالته. ويعني ذلك أنه لن يستمر رفض إصدار التأشيرات لجميع المتقدمين من جميع الدول الخمس وسبعين بناءً على جنسيتهم فقط.

ما الذي تحاول الدعوى تحقيقه؟

نحن نطلب من المحكمة أن:

(1) تقرِّر أن السياسات التي تحظر الأشخاص القادمين من تلك الدول الخمس وسبعين غير قانونية.

(2) تلغي السياسات لكيلا يمكن استخدامها لرفض إصدار التأشيرات.

(3) تمنع الحكومة من تطبيق السياسات في أي مكان.

(4) تُلزِم وزارة الخارجية بالعودة إلى تقييم طلبات التأشيرة بشكلٍ فردي وعلى أساس كل حالة على حدة، وإصدار التأشيرات للأشخاص المؤهلين.

كيف ستساعد هذه الدعوى الأشخاص الذين رُفِضت طلباتهم للحصول على التأشيرة منذ دخول السياسات حيز التنفيذ؟

إذا قرَّرت المحكمة أن السياسات غير قانونية، فستعود القواعد العادية لمعالجة طلبات التأشيرة للأشخاص القادمين من الدول الخمس وسبعين المذكورة. ويعني ذلك أن الأشخاص الذين رُفِضت طلباتهم للحصول على التأشيرة بسبب السياسة غير القانونية منذ دخولها حيز التنفيذ سيستطيعون متابعة عملية التقديم للحصول على تأشيرة هجرة.

ماذا عن الأشخاص الذين رُفِضت طلباتهم للحصول على التأشيرة بموجب أي حظر سابق؟

تركِّز فقط هذه الدعوى على حظر التأشيرات على 75 دولة الذي دخل حيز التنفيذ في يوم 21 يناير 2026، وعلى البرقيات القنصلية التي أخبرت موظفي الهجرة بكيفية تطبيق هذا الحظر. ولا تشمل هذه الدعوى طلبات التأشيرة التي رُفِضت أو عُلِّقت بموجب التغييرات الأخرى التي أجرتها وزارة الخارجية. ولا تتناول الدعوى الحظر المفروض على 39 دولة الذي دخل حيز التنفيذ في يوم 1 يناير 2026، أو إيقاف إصدار تأشيرات التنوع الذي دخل حيز التنفيذ في يوم 23 ديسمبر 2025، أو أي حظر أو تعليق للأنواع الأخرى من التأشيرات.

هل يمكن أن ينضم مزيد من الأشخاص للدعوى القضائية؟

نحن لا نضيف مزيدًا من المدّعين في الدعوى في الوقت الحالي. ويتمثَّل الهدف من دعوانا القضائية في إنهاء حظر التأشيرات على 75 دولة لجميع الأشخاص القادمين من الدول المُدرجة، لذلك حتى إذا كنت أنت أو مَن تحب متأثرين بالحظر بشكلٍ مباشر ولا تريدون الانضمام إلى الدعوى كمدّعي، فقد تستفيدون في حال فوزنا.

ما الذي يستطيع الأشخاص المتأثرون فعله الآن؟

- تتبَّع واحتفظ بجميع المعلومات المتعلقة بقضية تأشيرتك، بما في ذلك رقم الدعوى وحالتها لدى المركز الوطني للتأشيرات (NVC)، وإشعارات المواعيد، وإشعارات الرفض/221(g)، والمراسلات المكتوبة، ولقطات شاشة لتحديثات مركز التقديم الإلكتروني القنصلي (CEAC)، وغيرها من المعلومات.
- راجع قنصليتك لمعرفة ما إن كان الحظر قد يؤثِّر في وضعك وكيفية تأثيره.

إذا كنت أنت أو مَن تحب متأثرين بحظر التأشيرات، ولا تزال لديكم أسئلة بخصوص ما إذا كانت هذه الدعوى تؤثِّر في طلب تأشيرتكم، فيُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى BlanketVisaBanLitigation@nilc.org.